نسبة مرتفعة بنهاية يونيو 2026 تعكس الحضور المتنامي للكوادر الوطنية النسائية في البنوك

الكويتيات يشكلن 85٪ من العاملات في القطاع المصرفي

أحمد مغربي

بلغت نسبة الكويتيات 85٪ من إجمالي عدد النساء العاملات في القطاع المصرفي الكويتي بنهاية يونيو 2026، بما يعكس الحضور القوي للكوادر الوطنية النسائية ضمن القوى العاملة في البنوك المحلية، وفق بيانات رسمية نشرها اتحاد مصارف الكويت.

وتبرز هذه النسبة مستوى مرتفعا من الاعتماد على الكفاءات الكويتية النسائية في القطاع المصرفي، إذ تمثل المواطنات أكثر من أربعة أخماس إجمالي العاملات في القطاع، في مؤشر على اتساع مشاركتهن في بيئة العمل المصرفي وما تضمه من تخصصات ووظائف متنوعة. ويأتي ارتفاع نسبة الكويتيات بين العاملات في القطاع في ظل ما يشهده القطاع المصرفي من اهتمام باستقطاب وتطوير الكوادر الوطنية، وتعزيز مساهمتها في مختلف مجالات العمل، بالتوازي مع التطورات المتسارعة التي تشهدها الصناعة المصرفية في مجالات الرقمنة والتكنولوجيا والخدمات المالية.

وتكتسب هذه البيانات أهمية في قياس مستوى مشاركة الكوادر الوطنية النسائية في أحد القطاعات الرئيسية للاقتصاد الكويتي، حيث تظهر أن 15٪ فقط من إجمالي النساء العاملات في القطاع المصرفي من غير الكويتيات، مقابل الحصة البالغة 85٪ للكويتيات. وتعكس البيانات المنشورة حتى نهاية النصف الأول من عام 2026 المكانة المتقدمة التي باتت تشغلها المرأة الكويتية ضمن القوى العاملة المصرفية، بالتزامن مع استمرار الاستثمار في رأس المال البشري الوطني وتطوير القدرات المهنية والفنية للعاملين في القطاع.

صورة تعبيرية بواسطة الذكاء الاصطناعي

يتمثل في «الأوليفينات الرابع».. وإنجاز دراسة السوق والمنتجات

الكويت تمهد لمصنع جديد للبتروكيمياويات في «الشعيبة الصناعية»

تأكيد الجدوى بالتعاون مع «إيكويت».. ومشاورات نهائية لاعتماد مخرجات الدراسة
تقييم موقع المشروع تمهيداً لبدء أعمال الإزالة والتجهيز في المنطقة الصناعية

أحمد مغربي

تتقدم خطط تنفيذ مشروع الأوليفينات الرابع في الكويت نحو مرحلة جديدة، بعد التأكد من توافر كميات الغاز اللقيم اللازمة للمشروع، وإنجاز دراسة السوق والمنتجات الخاصة به، تمهيدا لتنفيذه في منطقة الشعيبة الصناعية.

ووفقا لما ورد في تقرير صادر عن مؤسسة البترول الكويتية، تم الانتهاء من دراسة السوق والمنتجات المرتبطة بالمشروع عقب التأكد من توافر كميات الغاز اللقيم المطلوبة، وهي خطوة أساسية في مسار تقييم المشروع والاستعداد للمضي في تنفيذه. كما تم تأكيد جدوى مشروع الأوليفينات الرابع بالتعاون مع شركة إيكويت، من خلال فريق عمل مشترك، بما يمهد للانتقال إلى المراحل اللاحقة بعد استكمال الإجراءات والموافقات المطلوبة.

ويجري حاليا استكمال المشاورات النهائية مع الأطراف المعنية لاعتماد مخرجات الدراسة والموافقة على المضي قدما في تنفيذ المشروع، في خطوة تمثل مرحلة متقدمة ضمن الأعمال التحضيرية السابقة لبدء التنفيذ.

وبالتوازي مع المشاورات المتعلقة باعتماد الدراسة، يجري تنفيذ أعمال تقييم موقع مشروع الأوليفينات الرابع في منطقة الشعيبة الصناعية، تمهيدا لبدء إجراءات الإزالة والتجهيز اللازمة للموقع. وتعد الأوليفينات من المواد البتروكيماوية الأساسية التي تشكل نقطة انطلاق لإنتاج طيف واسع من المنتجات الصناعية والاستهلاكية، ويأتي في مقدمتها الإيثيلين والبروبيلين، اللذان يستخدمان كلقيم لإنتاج البوليمرات والعديد من المشتقات الكيميائية.

ويدخل الإيثيلين بصورة رئيسية في إنتاج البولي إيثيلين المستخدم في مواد التعبئة والتغليف والعبوات والأنابيب وعوازل الأسلاك والكابلات، إضافة إلى مشتقات صناعية مثل أكسيد الإيثيلين والإيثيلين جلايكول، فيما يستخدم البروبيلين بصورة أساسية في إنتاج البولي بروبيلين ومشتقات كيميائية أخرى تدخل في صناعات ومنتجات متعددة.

وبذلك تمثل الأوليفينات إحدى اللبنات الأساسية في سلسلة القيمة للبتروكيماويات، إذ تتيح تحويل اللقيم الهيدروكربوني إلى منتجات ومواد ذات استخدامات صناعية واسعة.

وتعكس الخطوات المنجزة حتى الآن تقدما في المسار التحضيري للمشروع، بدءا من التأكد من توافر الغاز اللقيم، مرورا بإنجاز دراسة السوق والمنتجات وتأكيد الجدوى بالتعاون مع «إيكويت»، وصولا إلى المشاورات النهائية لاعتماد مخرجات الدراسة وأعمال تقييم الموقع، تمهيدا للانتقال إلى إجراءات الإزالة والتجهيز والمضي في تنفيذ المشروع بعد الحصول على الموافقات اللازمة.

2,91 مليار دينار تمويلات بالدولار.. و344,7 مليوناً بعملات أخرى و140,5 مليوناً باليورو

3,59 مليارات دينار تمويل الواردات من البنوك في النصف الأول من 2026

علي إبراهيم

واصلت البنوك المحلية لعب دور رئيسي في دعم حركة الاستيراد وتوفير قنوات السداد والتمويل اللازمة للواردات الكويتية، إذ بلغ إجمالي تمويل الواردات الكويتية المدفوعة عبر البنوك المحلية نحو 3,59 مليارات دينار خلال النصف الأول من 2026، وفقا لبيانات بنك الكويت المركزي الخاصة بالنشاط المحلي للبنوك المحلية وفروعها داخل دولة الكويت. وتكشف قراءة تفصيلية للبيانات الشهرية أن حركة تمويل الواردات خلال الأشهر الستة الأولى من العام شهدت تباينا واضحا بين الربعين الأول والثاني، إذ سجلت مستويات مرتفعة نسبيا خلال يناير وفبراير، قبل أن تبدأ في التراجع خلال مارس وأبريل، فيما استمرت البنوك في توفير أدوات التمويل والسداد المختلفة للمستوردين من خلال الاعتمادات المستندية وبوالص التحصيل وأوامر الدفع الأخرى.

وبالمقارنة مع النصف الأول من 2025، الذي بلغ فيه إجمالي تمويل الواردات 4,36 مليارات دينار، يكون التمويل قد تراجع خلال الفترة المقابلة من 2026 بمقدار 767,9 مليون دينار، وبنسبة 17,61٪. وكانت البنوك قد مولت واردات بقيمة 2,17 مليار دينار في الربع الأول من 2025 و2,18 مليار دينار في الربع الثاني.

وعلى مستوى العملات، حافظ الدولار الأميركي بفارق كبير على صدارة العملات المستخدمة في تمويل الواردات خلال النصف الأول من 2026، بإجمالي 2,91 مليار دينار، مستحوذا على 81,22٪ من إجمالي التمويلات البالغة 3,59 مليارات دينار.

وجاءت فئة العملات الأخرى في المرتبة الثانية بقيمة 344,7 مليون دينار، بما يعادل 9,59٪ من الإجمالي، فيما حل اليورو ثالثا بقيمة 140,5 مليون دينار وحصة 3,91٪. وجاء الدرهم الإماراتي في المرتبة الرابعة بتمويلات بلغت 82,3 مليون دينار وحصة 2,29٪، تلاه الريال السعودي بقيمة 73,3 مليون دينار وبنسبة 2,04٪، ثم الجنيه الإسترليني بقيمة 13,7 مليون دينار وحصة 0,38٪، والين الياباني بقيمة 13,6 مليون دينار وحصة 0,38٪، وأخيرا الفرنك السويسري بقيمة 6,7 ملايين دينار تمثل نحو 0,19٪ من الإجمالي. وتؤكد هذه التركيبة استمرار الهيمنة الواسعة للدولار الأميركي على معاملات تمويل الواردات الكويتية عبر الجهاز المصرفي، إذ تجاوزت قيمته منفردة أربعة أخماس إجمالي التمويل خلال النصف الأول.

أوامر الدفع في الصدارة

وعلى صعيد أدوات تمويل وتسوية الواردات، استحوذت أوامر الدفع الأخرى على النصيب الأكبر خلال النصف الأول من 2026، إذ بلغت قيمتها، وفق جمع البيانات الشهرية المنشورة، نحو 2,39 مليار دينار، بما يعادل نحو 66,75٪ من إجمالي تمويل الواردات خلال الفترة. وجاءت الاعتمادات المستندية في المرتبة الثانية بقيمة إجمالية بلغت 1,094 مليار دينار، تمثل نحو 30,44٪ من إجمالي التمويلات، فيما بلغت قيمة بوالص التحصيل 101,1 مليون دينار، بما يعادل نحو 2,81٪.

حصيلته قد تفوق 100 مليار دولار.. وقد يرفع قيمة الشركة إلى نحو ألفي مليار

اكتتاب «أنثروبيك».. هل يقضي على الرقم القياسي لـ«سبيس إكس»؟!

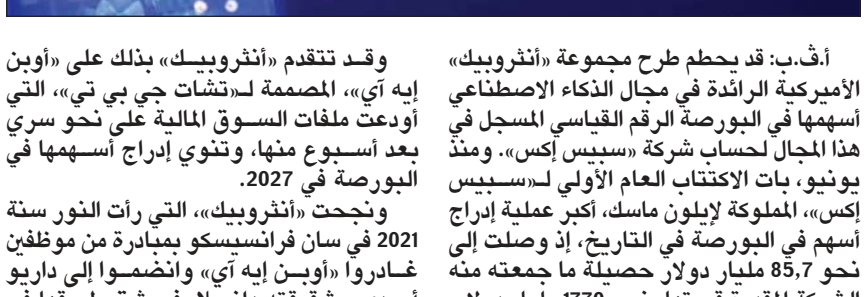

أ.ف.ب: قد يحطم طرح مجموعة «أنثروبيك» الأميركية الرائدة في مجال الذكاء الاصطناعي أسهمها في البورصة الرقم القياسي المسجل في هذا المجال لحساب شركة «سبيس إكس». ومنذ يونيو، بات الاكتتاب العام الأولي لـ«سبيس إكس»، المملوكة لإيلون ماسك، أكبر عملية إدراج أسهم في البورصة في التاريخ، إذ وصلت إلى نحو 85,7 مليار دولار حصيلة ما جمعته منه الشركة المقدرة قيمتها بنحو 1770 مليار دولار.

وأوردت «بلومبرغ» أن «أنثروبيك» تتوقع أن «توازي أو تتخطى» هذه القيمة، وأفادت «نيويورك تايمز» الجمعة بأن جهات معنية باكتتاب «أنثروبيك» أبلغت مستثمرين بأن حصيلته قد تفوق 100 مليار دولار، وبأنه قد يرفع قيمة الشركة إلى نحو ألفي مليار دولار.

ومن شأن رسملة بهذه القيمة، وهي ضعف تلك التي تم بلوغها إثر الجولة الأخيرة لجمع الأموال في مايو (965 مليار دولار)، أن ترتقي بالشركة التي تأسست قبل خمس سنوات إلى مستوى شركات عملاقة مضت عقود على ولادتها، على غرار «إنفيديا» و«آبل» و«مايكروسوفت».

وبعد إيداع سري لملفات مالية في يونيو، قد تنشر الشركة هذه المستندات وتكشف من ثم عن بياناتها المالية للمرة الأولى «في الأسابيع المقبلة»، قبل طرح مرجح لأسهمها في البورصة في الخريف.

وقد تتقدم «أنثروبيك» بذلك على «أوبن إيه آي»، المصممة لـ«تشات جي بي تي»، التي أودعت ملفات السوق المالية على نحو سري بعد أسبوع منها، وتنوي إدراج أسهمها في البورصة في 2027.

ونجحت «أنثروبيك»، التي رأت النور سنة 2021 في سان فرانسيسكو بمبادرة من موظفين غادروا «أوبن إيه آي» وانضموا إلى داريو أمودي وشقيقته دانييلا، في شق طريقها في مجال الذكاء الاصطناعي.

وفي الربع الثاني، ازدادت مبيعاتها بأكثر من الضعف إلى 11,6 مليار دولار، متخطية للمرة الأولى مبيعات منافستها «أوبن إيه آي» (6,7 مليارات دولار).

لكن، على غرار «أوبن إيه آي»، ما زالت المجموعة تتكبد خسائر كبيرة بلغت قيمتها نحو 42 مليار دولار سنة 2025، وذلك نتيجة الاستثمارات الطائلة اللازمة لاستقطاب المواهب وتشييد مراكز بيانات ضخمة فيها الملايين من رقائق الذكاء الاصطناعي.

وتواجه تسعيرات «أنثروبيك»، التي تعد الأعلى في سوق الذكاء الاصطناعي، ضغوطا من النماذج الصينية المفتوحة النفاذ الأقل كلفة بكثير، وفي مؤشر إلى تصاعد حرب الأسعار، أعلنت «أوبن إيه آي» الجمعة عن تخفيض بأكثر من 20٪ لتعريفات أقوى نماذجها خلال ثلاثة أشهر.